أول ما نزل من الكتاب
القسم الثاني
إطلالات على محاولات التوفيق بين الإنزال والتنزيل

❐ الشيخ أحمد أبو زيد(*)

إطلالة على منشأ البحث

تعرّضنا في القسم السابق من هذا البحث لمحاولات التوفيق بين الأدلّة الدالّة على نزول القرآن الكريم في شهر رمضان المبارك وبين الأدلّة الدالّة على كون البعثة النبويّة المباركة في السابع والعشرين من شهر رجب، وقد أشرنا إلى أنّ أحد سبل الحلّ يقوم على نفي لزوم نزول شيءٍ من القرآن الكريم يوم البعثة في السابع والعشرين من رجب، باعتبار أنّ البعثة لا تلازم نزول القرآن.

وإلى جانب هذه المشكلة، هناك مشكلة أخرى حول التوفيق بين الأدلّة الدالّة على نزول القرآن الكريم في شهر رمضان المبارك: {آ ب ب ب

(*) باحث إسلامي/لبنان.

پ} [القدر: 1]، {پ پ پ پ پ} [الدخان: 3]، وبين ما نعلمه من الخارج من نزول القرآن نجوماً على مدى عشرين أو ثلاثة وعشرين عاماً، وهو ما عبّرت عنه الآيات القرآنيّة: {پ پ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ} [الدخان: 3].

وبرزت إزاء المشكلة الأخيرة عدّة أجوبة، لن نتعرّض لها جميعاً في هذا المقال، بل نكتفي بأهم حلّين من حلولها:

أـ حلّ المشكلة على أساس القول بأنّ نزول القرآن الكريم في شهر رمضان المبارك كان إلى السماء الدنيا، أو البيت المعمور، أو بيت العزّة.. بينما نزل منجّماً طيلة عشرين عاماً.

ب ـ حلّ المشكلة على أساس القول بأنّ الآيات القرآنيّة الدالّة على نزول القرآن الكريم في شهر رمضان تدلّ على نزوله في ذلك الشهر بوجوده المجموعي البسيط وحقيقته الواحدة المجرّدة، بينما تجلّت هذه الحقيقة في عالم التنجيم على مدى عشرين عاماً.

وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ أبرز المنظّرين لهذا الاتّجاه من المعاصرين هو العلّامة الطباطبائي+، الذي أكّد على أنّ المقصود من إنزال القرآن الكريم في شهر رمضان هو نزول حقيقته على قلب النبي١ ؛ باعتبار أنّ للقرآن ـ مضافاً إلى وجوده التدريجي ـ واقعيّة أطلع الله تعالى نبيّه العظيم عليها في ليلة معيّنة من ليالي شهر رمضان المبارك.

ولكنّنا نلاحظ أنّه قبل تبلور نظريّة العلّامة الطباطبائي ومن ذهب مذهبه ممّن سبقه ولحقه، تطوّرت نظريّة نزول القرآن إلى السماء الدنيا أو البيت المعمور أو بيت العزّة من مرحلة التعبّد الحرفي بظاهر الأحاديث الواردة في هذا المجال إلى مرحلة حملها على نحوٍ من الإشارة والكناية، وبأنّ المقصود من البيت المعمور هو قلب النبي١ ، لتصبّ بالتالي في مصبّ نظريّة أمثال العلّامة+.

وعلى هذا الأساس، سنقسّم البحث إلى ثلاثة محاور على ضوء النظريّات الثلاث:

1- نظريّة نزول القرآن الكريم إلى بيت العزّة أو البيت المعمور.

2- الصيغة البدويّة لنظريّة نزول القرآن على قلب النبي[١].

3- الصيغة المتطوّرة لنظريّة نزول القرآن على قلب النبي[١].

1ـ نظريّة نزول القرآن الكريم إلى بيت العزّة أو البيت المعمور:

ليست المشكلة التي أشرنا إليها من الأمور التي تنبّه إليها المتأخّرون وغفل عنها المتقدّمون؛ إذ تشير النصوص القديمة بوضوح إلى أنّ المسلمين الأوائل قد عاشوا هذا التساؤل بوضوح وأثاروه طلباً للجواب، وهو ما ورد في النصوص الروائيّة بعدّة صيغ. وإذا صنّفنا أهمّ ما ورد في هذا المجال إلى طوائف، فسنقف أمام ثلاث طوائف من الروايات:

الطائفة الأولى: نزول القرآن الدفعي إلى بيت العزّة:

فقد روي من حديث جابر بن عبد الله أنّ الزبور أنزل لثنتي عشرة خلت من رمضان، والإنجيل لثماني عشرة... وأمّا الصحف والتوراة والزبور والإنجيل فنزل كلّ منها على النبي الذي أنزل عليه جملةً واحدة، وأمّا القرآن فإنّما نزل جملة واحدة إلى بيت العزّة من السماء الدنيا، وكان ذلك في شهر رمضان في ليلة القدر منه، كما قال تعالى: {ٱ ب ب ٻ ٻ} [القدر: 1]، وقال: {پ پ پ پ پ} [الدخان: 3]، ثمّ نزل بعده مفرّقاً بحسب الوقائع على رسول الله[١].

وعن عطيّة بن الأسود قال: وقع في قلبي الشكّ، قول الله تعالى: {ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ} [البقرة: 185]، وقوله: {پ پ پ پ ڀ}، وقوله: {ٱ ب ب ٻ

پ}، وقد أنزل في شوال، وفي ذي القعدة، وفي ذي الحجّة، وفي المحرّم وصفر وشهر ربيع، فقال ابن عباس: إنّه أنزل في رمضان في ليلة القدر وفي ليلة مباركة جملةً واحدة، ثمّ أنزل على مواقع النجوم ترتيلاً في الشهور والأيّام[1].

وفي رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «أنزل القرآن في النصف من شهر رمضان إلى سماء الدنيا، فجعل في بيت العزة، ثمّ أنزل على رسول الله[ﷺ]في عشرين سنة لجواب كلام الناس، وفي رواية عكرمة عن ابن عباس، قال: نزل القرآن في شهر رمضان في ليلة القدر على هذه السماء الدنيا جملة واحدة»[2].

وجاء في رواية أخرى عن ابن عبّاس تعبيرٌ غريب؛ إذ قال: «فُصِلَ القرآن من الذكر لأربعة وعشرين من رمضان، فوضع في بيت العزّة في السماء الدنيا، فجعل جبريل ينزله على رسول الله[ﷺ] يرتّله ترتيلاً»[3].

الطائفة الثانية: نزول القرآن الدفعي إلى السماء الدنيا:

عن ابن عباس، قال: «نزل القرآن في ليلة من السماء العليا إلى السماء الدنيا جملة واحدة، ثم فرق في السنين، وتلا ابن عباس هذه الآية: {ى ى ي ي} [الواقعة: 75]، قال: نزل متفرّقاً»[4]. وعن عكرمة، عنه، قال: «أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة»[5].

وفي رواية أخرى عن عكرمة عنه إضافة: «نزل القرآن في شهر رمضان في ليلة القدر على هذه السماء الدنيا جملة واحدة، وكان الله يحدث لنبيّه ما يشاء ولا يجيء المشركون بمثل يخاصمون به إلاّ جاءهم الله بجوابه، وذلك قوله: { ىى ي ي ٱ ب ب ب ب پ پ پ پ} [الفرقان: 32- 33][6].

الطائفة الثالثة: نزول القرآن الدفعي إلى البيت المعمور:

عن ابن عبّاس: «اللّيلة المباركة: ليلة القدر؛ فإنّ ليلة القدر هي الليلة المباركة، وهي من رمضان، نزل القرآن جملةً واحدةً من الزبر إلى البيت المعمور، وهو مواقع النجوم في السماء الدنيا حيث وقع القرآن، ثمّ نزل محمّد[١] بعد ذلك في الأمر والنهي وفي الحروب رسلاً رسلاً»[7].

وقد ورد هذا المعنى في طرق الشيعة:

فعن علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن القاسم، عن محمد بن سليمان، عن داود، عن حفص بن غياث، عن أبي عبدالله×: «سألته عن قول الله عزّ وجلّ: {ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ} [البقرة: 185]، وإنّما أنزل في عشرين سنة بين أوّله وآخره، فقال أبو عبدالله×: نزل القرآن جملة واحدة في شهر رمضان إلى البيت المعمور، ثمّ نزل في طول عشرين سنة»[8].

وروى الشيخ الصدوق& في أماليه: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى العطار، عن سعد بن عبد الله، عن القاسم بن محمد الأصبهاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث: قال: قلت للصادق جعفر بن محمّد×: أخبرني عن قول الله عزّ وجلّ: {ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ}، كيف أنزل القرآن في شهر رمضان وإنّما أنزل القرآن في مدّة عشرين سنة أوّله وآخره؟ فقال×: أنزل القرآن جملة واحدة في شهر رمضان إلى بيت المعمور، ثمّ أنزل من البيت المعمور في مدّة عشرين سنة»[9]، ورواه نفسه في (فضائل الأشهر الثلاثة)[10].

وفي تفسيرالعيّاشي: عن إبراهيم، عن أبي عبد الله×: قال: «سألته عن قوله: {ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ}، كيف أنزل فيه القرآن وإنّما أنزل القرآن في طول عشرين سنة من أوّله إلى آخره؟ فقال×: نزل القرآن جملة واحدة في شهر رمضان إلى البيت المعمور، ثمّ أنزل من البيت المعمور في طول

عشرين سنة»[11].

وفي التفسير المنسوب إلى علي بن إبراهيم: قال: وسئل الصادق× عن شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن كيف كان، وإنّما أنزل القرآن في طول عشرين سنة، فقال: إنّه نزل جملة واحدة في شهر رمضان إلى البيت المعمور، ثمّ نزل من البيت المعمور إلى النبي٦ في طول عشرين سنة»[12].

ونحن إذ نحتمل بقوّة أنّ الروايات كلّها عبارة عن رواية واحدة، لن نقف عند رواية العيّاشي وتفسير القمّي؛ لعدم اعتبار مرويّات الأوّل نتيجة سقوط السند، ولعدم ثبوت نسبة الثاني إلى علي بن إبراهيم، ووضوح كونه مزيجاً من عدّة تفاسير، ولتفصيل الكلام مجالٌ آخر.

يبقى أن نقف عند رواية المحدّث الكليني& والمحدّث الصدوق& الذي وردت روايتا (الأمالي) و(فضائل الأشهر الثلاثة) بسند واحد عنده. وبعد أن كان سند الكليني& ينحلّ إلى سندين، يكون لدينا في النتيجة ثلاثة أسانيد:

1- علي بن إبراهيم عن أبيه عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن حفص بن غياث.

2- علي بن إبراهيم عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن حفص بن غياث.

3- أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن سعد بن عبد الله، عن القاسم بن محمد الأصبهاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن حفص بن غياث.

ونحن لا نريد أن نقف عند رجال هذه الأسانيد ـ والذين يمكن الوقوف عندهم ـ بقدر ما نريد إثارة مسألة، وهي أنّه لم يردنا ضمن التراث

الروائي الشيعي رواية تتحدّث عن نزول القرآن الكريم إلى البيت المعمور سوى في تفسير العيّاشي الذي كان بنفسه من أهل السنّة، وفي تفسير القمّي الذي يُعلم حاله وحال أكثر مرويّاته، وقبلهما في (الكافي) و(الأمالي) لكن عن شخصٍ اشتهر أنّه عاميّ[13]، وإن حاول بعضهم الاستدلال على تشيّعه[14]، ولكنّ الأشهر كونه كذلك، وهو حفص بن غياث، الذي وإن كان «ثقة وعملت الطائفة برواياته»[15]، لكنّ تفرّده برواية هذا القول الموافق لمرويّات أهل السنّة مع توفّر دواعي نقله من قبل غيره من الشيعة لو كان فعلاً صادراً عن الإمام× مدعاةٌ ـ على أقلّ تقدير ـ لطرح علامات استفهام، خاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار طعن العامّة عليه بتغيّر حفظه أخيراً[16]!

ومن الممكن أيضاً أن نتمسّك بما تمسّك به القوم في مقام الأخذ بمرويّاته، وهو قول الشيخ الطوسي في (العدّة): «..أمّا إذا كان مخالفاً في الاعتقاد لأصل المذهب وروى مع ذلك عن الأئمّة^ نُظِرَ في ما يرويه: فإن كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه وجب إطراح خبره. وإن لم يكن هناك ما يوجب إطراح خبره، ويكون هناك ما يوافقه وجب العمل به. وإن لم يكن من الفرقة المحقّة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ولا يعرف لهم قول فيه، وجب أيضاً العمل به»[17].

إذ قد يقال: بأنّ المروي بطرق الفرقة المحقّة خلاف ما رواه، أو أنّ قولها ـ ولو من غير الرواية ـ خلافه أيضاً، فلا يؤخذ بروايته في المقام، فكيف إذا كان ما رواه مخالفاً للقرآن الكريم نفسه؟! فإنّ نزول القرآن الكريم إلى البيت المعمور أو بيت العزّة مخالفٌ لقوله تعالى: {ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ} [البقرة: 185]؛ لأنّ نزوله إلى واحدٍ منهما لا يُحقّق الهدف المحدَّد في الآية؛ إذ كيف يهتدي الناس بالقرآن النازل إلى بيت العزّة أو

البيت المعمور [18]؟!

إذاً، فلا دليل معتبراً على التفريق بين نزول القرآن الكريم جملة واحدة إلى البيت المعمور أو بيت العزّة وبين نزوله منجّماً على مدى عشرين عاماً؛ ولا صحّة لقول الشيخ الطبرسي&: «ومعنى إنزال الله القرآن في ليلة القدر: أنّه أنزل جملة واحدة إلى السماء الدّنيا»[19]. ولعلّه استفاد كلامه هذا ممّا روي عن ابن عبّاس ونقلناه سابقاً؛ لأنّه استحضره في موردين آخرين من تفسيره[20]. وكذلك قول صاحب (البحار): «ورد في الحديث أنّ نزوله كان في شهر الصيام إلى السماء الدنيا، ثمّ نزل منها إلى النبي١ كما شاء جلّ جلاله في الأوقات والأزمان»[21].

2ـ الصيغة البدويّة لنظريّة نزول القرآن على قلب النبي١:

تحدّثت الروايات التي أشرنا إليها سابقاً عن نزول القرآن الكريم جملة واحدة إلى البيت المعمور. ثمّ في مرحلة لاحقة صار البيت المعمور يُفسَّر بالنبي١ أو بقلبه، وكان شيخنا الصدوق& من أوائل من تحدّثوا عن نزول القرآن ـ أو العلم ـ على قلب النبي١ جملة واحدة؛ إذ قال في (اعتقاداته): «اعتقادنا في ذلك أنّ القرآن نزل في شهر رمضان في ليلة القدر جملة واحدة إلى البيت المعمور، ثمّ نزل من البيت المعمور في مدّة عشرين سنة، وأنّ الله عزّ وجلّ أعطى نبيّه١ العلم جملة، وقال له: {پ پ پ پ پ پ ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ} [طه: 114]، وقال تعالى: {ى ى ي ي ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي} [القيامة: 16 - 19]»[22].

فالواضح من هذا النصّ ذهاب الشيخ الصدوق& إلى أنّ العلم قد أعطي إلى النبي١ جملة واحدة، وهذا ما دعانا إلى عدّه من المؤسّسين للمرحلة

اللاحقة، وهي مرحلة التقعيد لنظريّة التمييز بين نزول الحقيقة القرآنيّة على قلب النبي١ في ليلة القدر وبين نزوله نجوماً على مدى عشرين عاماً.

وقد علّق العلاّمة المجلسي& على كلام الشيخ الصدوق& بالقول بأنّه: «أراد بذلك الجمع بين الآيات والروايات ودفع ما يتوهّم من التنافي بينها؛ لأنّه دلّت الآيات على نزول القرآن في ليلة القدر، والظاهر نزول جميعه فيها. ودلّت الآثار والأخبار على نزول القرآن في عشرين أو ثلاث وعشرين سنة، وورد في بعض الروايات أنّ القرآن نزل في أوّل ليلة من شهر رمضان، ودلّ بعضها على أنّ ابتداء نزوله في المبعث فجمع بينها بأنّ في ليلة القدر نزل القرآن جملة من اللوح إلى السماء الرابعة لينزل من السماء الرابعة إلى الأرض بالتدريج، ونزل في أوّل ليلة من شهر رمضان جملة القرآن على النبي١ ليعلم هو لا ليتلوه على الناس ثمّ ابتداء نزوله آية آية وسورة سورة في المبعث أو غيره ليتلوه على الناس وهذا الجمع مؤيّد بالأخبار»[23].

وكأنّ العلاّمة المجلسي فهم من كلام الشيخ الصدوق أنّ هناك نزولين في شهر رمضان المبارك: **أحدهما:** في أوّل ليلة من شهر رمضان، وهو النزول على قلب النبي١ ليعلمه هو لا ليتلوه.

والثاني: في ليلة القدر، وهو المنزل إلى السماء الرابعة، والحال أنّ ذلك لا يظهر من كلام الشيخ الصدوق&.

وفي مقام التعليق على كلام الشيخ الصدوق&، قال تلميذه الشيخ المفيد&: «الذي ذهب إليه أبو جعفر في هذا الباب أصله حديث واحد لا يوجب علماً ولا عملاً، ونزول القرآن على الأسباب الحادثة حالاً بحال يدلّ على خلاف ما تضمّنه الحديث... وقد يجوز في الخبر الوارد في

نزول القرآن جملة في ليلة القدر بأنّ المراد أنّه نزل جملة منه في ليلة القدر، ثمّ تلاه ما نزل منه إلى وفاة النبي١ : فإمّا أن يكون نزل بأسره وجميعه في ليلة القدر، فهو بعيد ممّا يقتضيه ظاهر القرآن والمتواتر من الأخبار وإجماع العلماء على اختلافهم في الآراء... فأمّا قوله تعالى: {پ پ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ} [طه: 114]، ففيه وجهان غير ما ذكره أبو جعفر وعوّل فيه على حديث شاذ...فأمّا ما ذكره المعوّل على الحديث من التأويل فبعيد؛ لأنّه لا وجه لنهي الله تعالى له عن العجلة بالقرآن الذي هو في السماء الرابعة حتى يقضى إليه وحيه؛ لأنه لم يكن محيطاً علماً بما في السماء الرابعة قبل الوحي به إليه، فلا معنى لنهيه عما ليس في إمكانه. اللّهمّ إلّا أن يقول قائل..»[24].

وقال السيّد المرتضى& معلّقاً: «والذي ذهب إليه أبو جعفر ابن بابويه& من القطع على أنّه أنزل جملة واحدة ـ وإن كان× متعبّداً بإظهاره وأدائه متفرقاً في الأوقات ـ إن كان معتمداً في ذلك على الأخبار المروية التي رواها، فتلك أخبار آحاد لا توجب علماً ولا تقتضي قطعاً، وبإزائها أخبار كثيرة أشهر منها وأكثر تقتضي أنّه أنزل متفرّقاً، وأنّ بعضه نزل بمكة وبعضه بالمدينة، ولهذا نسب بعض القرآن إلى أنّه مكي وبعضه مدني، وأنّه١ كان يتوقف عند حدوث حوادث ـ كالظهار وغيره ـ على نزول ما ينزل اليه من القرآن، ويقول١ : ما أنزل إليّ في هذا شيء. ولو كان القرآن أنزل جملة واحدة لما جرى ذلك، ولكان حكم الظهار وغيره ممّا يتوقف فيه معلوماً له، ومثل هذه الأمور الظاهرة المنتشرة لا يرجع عنها بأخبار الآحاد خاصّة»[25].

وقد حاول العلاّمة المجلسي مناقشة كلام المفيد& موضحاً كلام الشيخ الصدوق بالقول: «فقوله&: إنّ الله تعالى أعطى نبيّه١ العلم جملة لا يعني به أنه أعطاه بمحض النزول إلى البيت المعمور ليرد عليه ما أورده&، ولا أنّ المراد بالنزول إلى البيت المعمور أنّه علّمه النبي١ ، وهذا منه& غريب»[26]، وهو منه غريب.

3ـ الصيغة المتطوّرة لنظريّة نزول القرآن على قلب النبي-:

وفي مرحلة ثالثة شهد هذا القول تطويراً واضحاً لدى المفسّرين، الذين استقلّوا عن جادّة اللغويّين كما سنرى لاحقاً، وحاولوا التركيز على الاستفادة من مختلف آيات القرآن الكريم نفسه، إلى أن بلغ بهم ذلك مرحلة متطوّرة جدّاً على يد المرحوم العلاّمة الطباطبائي+ الذي شيّد نظريّته ـ كما سوف يأتي ـ على أساس التمييز بين إنزال القرآن الكريم وبين تنزيله.

ولسنا نعني من كلامنا هذا أنّ العلاّمة الطباطبائي هو أوّل من ميّز بينهما؛ لأنّ هذا التمييز قديم، ولكنّه كان أكثر من أكّد على الموضوع واستفاده منه في طيّات تفسيره.

قال الفخر الرازي (القرن 6) في (مفاتيح الغيب): «إنّما قال: {ﭙ}، على لفظ التنزيل دون الإنزال؛ لأنّ المراد النزول على سبيل التدريج»[27]. وذكر في موضع آخر: «قد ذكرنا في تفسير قوله تعالى: {ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ } [البقرة: 23] أنّ التنزيل مختصّ بالنزول على سبيل التدريج، والإنزال مختصّ بما يكون النزول فيه دفعة واحدة»[28]. كما

قال: «لفظ التنزيل يشعر بأنّه تعالى أنزله عليه نجماً نجماً على سبيل التدريج، ولفظ الإنزال يشعر بأنّه تعالى أنزله عليه دفعةً واحدة. فكيف الجمع بينهما؟! والجواب: إن صحّ الفرق بين التنزيل وبين الإنزال من الوجه الذي ذكرتم، فطريق الجمع أن يقال: المعنى إنّا حكمنا حكماً كليّاً جزماً بأن يوصل إليك هذا الكتاب، وهذا هو الإنزال، ثمّ أوصلناه نجماً نجماً إليك على وفق المصالح، وهذا هو التنزيل» [29].

وقال الزمخشري (القرن 6) في (الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل): «فإن قلت: لمَ قيل: {ﭙ} على لفظ التنزيل دون الإنزال؟ قلت: لأنّ المراد النزول على سبيل التدريج والتنجيم، وهو من مجازه؛ لمكان التحدّي» [30].

وفي القرن الثامن قال النيشابوري في تفسير (غرائب القرآن ورغائب الفرقان): «وإنّما اختير {ﭙ} على لفظ التنزيل دون الإنزال؛ لأنّ المراد النزول على سبيل التدريج والتنجيم» [31].

وهو ما ذكره الملاّ صدرا أيضاً (القرن 11) في تفسير القرآن الكريم النصّ نفسه؛ حيث قال: «وإنّما قيل: {ﭙ} على لفظ «التنزيل» دون «الإنزال»؛ لأنّ المراد نزوله على نهج التدريج والتنجيم» [32].

وفي القرن الثالث عشر قال محمّد ثناء الله المظهري (القرن 13) في التفسير المظهري: «{ﭙ} أي هو نزل، {ﭚﭛ} أي القرآن نجوماً؛ .... {ﭟﭠ} جملةً. ومن ثمّ عدل ها هنا من التنزيل إلى الإنزال؛ فإن الإنزال أعمّ منه» [33].

وقال السيّد محمود الآلوسي (القرن 13) في (روح المعاني): «لأنّ التنزيل للتكثير، والقرآن نزل منجّماً، ونزل الكتابان جملةً. وذكر في آخر

الآية الإنزال، وأراد به من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا جملةً في ليلة القدر في شهر رمضان. والمراد هنا هو تنزيله إلى الأرض؛ ففي القرآن جهتا الإنزال والتنزيل»[34]. وقال: «لأنّ في التنزيل دلالةً على التدرّج والتكثّر، والإنزال بشموله التدريجي والدفعي أعمّ منه»[35].

وقال الشوكاني (القرن 13) في (فتح القدير): «ذكر التنزيل أوّلاً والإنزال ثانياً؛ لكونه جامعاً بين الوصفين؛ فإنّه أنزل إلى سماء الدنيا جملةً، ثمّ نزل منها إلى النبيّ ﷺ مفرّقاً منجّماً على حسب الحوادث»[36].

وفي القرن الرابع عشر ذكر السيّد حسين البروجردي في تفسير (الصراط المستقيم) أنّ «قد يفرّق بين الأمرين باختصاص الأوّل بإحداث الفعل من غير تكثّر؛ بأن كان النزول دفعةً واحدة، والثاني بإحداثه على وجه التكثير والتدريج؛ ولعلّه لما في معنى التفعيل من الإشعار على تكثير الفعل أو الفاعل أو المفعول. والمقام من الأوّل؛ حيث إنّه قد أنزل الى السماء الدنيا، وإلى البيت المعمور في ليلة القدر، ثمّ أنزل منجّماً مفرّقاً إلى النبي ﷺ في ثلاث وعشرين سنة، أو في عشرين سنة»[37].

وقد وصلنا الآن إلى كلام العلامة الطباطبائي؛ حيث سنورد كلامه أوّلاً، ثمّ نذكر محاولات النقض والدفاع التي أثيرت على أصل نظريّته، ثمّ ندخل ثالثاً في بحث التفريق بين الإنزال وبين التنزيل:

1- بيان موقف العلاّمة الطباطبائي:

ذكر الفيض الكاشاني (ق11): «أن القرآن نزل كله جملة واحدة في ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان إلى البيت المعمور وكأنه أُريد به نزول معناه على قلب النبي ﷺ كما قال الله: {ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ} [الشعراء: 193 - 194]، ثمّ نزل في طول عشرين سنة نجوماً من باطن قلبه إلى ظاهر لسانه كلّما أتاه جبرئيل × بالوحي وقرأه عليه بألفاظه، وإنّ معنى انزال

القرآن في ليلة القدر في كل سنة إلى صاحب الوقت: إنزال بيانه؛ بتفصيل مجمله وتأويل متشابهه وتقييد مطلقه وتفريق محكمه من متشابهه»[38].

وربّما استقى العلّامة الطباطبائي+ رأيه المعروف من كلام الفيض الكاشاني وقام بتعميقه والاستدلال عليه بمختلف الأدلّة والطرق؛ فقد قال في تفسير (الميزان):

«..فإنّ الآيات الناطقة بنزول القرآن في شهر رمضان أو في ليلة منه إنّما عبّرت عن ذلك بلفظ الإنزال، الدالّ على الدفعة، دون التنزيل كقوله تعالى: {ﮒﮓﮔﮕﮖﮗ} [البقرة: 185]، وقوله تعالى: {ﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝ} [الدخان: 1-3]، وقوله تعالى: {ﭑﭒﭓﭔ} [القدر: 1]، واعتبار الدفعة إمّا بلحاظ اعتبار المجموع في الكتاب أو البعض النازل منه، كقوله تعالى: {ﯞﯟﯠﯡ} [يونس: 24]؛ فإنّ المطر إنّما ينزل تدريجاً. لكنّ النظر ها هنا معطوف إلى أخذه مجموعاً واحداً، ولذلك عبّر عنه بالإنزال دون التنزيل، وكقوله تعالى: {ﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃ} [ص: 29]، وإمّا لكون الكتاب ذا حقيقة أخرى وراء ما نفهمه بالفهم العادي الذي يقضي فيه بالتفرّق والتفصيل والانبساط والتدريج هو المصحّح لكونه واحداً غير تدريجي ونازلاً بالإنزال دون التنزيل...

وهذا الاحتمال الثاني هو اللائح من الآيات الكريمة، كقوله تعالى: {ﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝ} [هود: 1]،؛ فإنّ هذا الإحكام مقابل التفصيل، والتفصيل هو جعله فصلاً فصلاً وقطعة قطعة؛ فالإحكام كونه بحيث لا يتفصّل فيه جزء من جزء، ولا يتميّز بعض من بعض؛ لرجوعه إلى معنى واحد لا أجزاء ولا فصول فيه، والآية ناطقة بأنّ هذا التفصيل المشاهد في القرآن إنّما طرأ عليه بعد كونه محكماً غير مفصّل.

و أوضح منه قوله تعالى: {ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ} [الأعراف: 52- 53]، وقوله تعالى: {گ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ے ے} [يونس: 37]، إلى أن قال: {ې ې ى ى} [يونس: 39]؛ فإن الآيات الشريفة ـ وخاصّةً ما في سورة يونس ـ ظاهرة الدلالة على أنّ التفصيل أمر طارئ على الكتاب؛ فنفس الكتاب شيء والتفصيل الذي يعرضه شيء آخر، وأنّهم إنّما كذّبوا بالتفصيل من الكتاب لكونهم ناسين لشيء يؤول إليه هذا التفصيل وغافلين عنه، وسيظهر لهم يوم القيامة ويضطرّون إلى علمه، فلا ينفعهم الندم ولات حين مناص، وفيها إشعار بأنّ أصل الكتاب تأويلُ تفصيل الكتاب....وبالجملة: فإنّ المتدبّر في الآيات القرآنيّة لا يجد مناصاً عن الاعتراف بدلالتها على كون هذا القرآن المنزل على النبي تدريجاً متّكئاً على حقيقة متعالية عن أن تدركها أبصار العقول العامّة، أو تناولها أيدي الأفكار المتلوثة بألواث الهوسات وقذارات المادة، وأنّ تلك الحقيقة أنزلت على النبي إنزالاً؛ فعلّمه الله بذلك حقيقة ما عناه بكتابه، وسيجيء بعض الكلام المتعلّق بهذا المعنى في البحث عن التأويل والتنزيل في قوله تعالى: {ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ} [آل عمران: 7]؛ فهذا ما يهدي إليه التدبّر ويدلّ عليه الآيات» (39).

ويقول في موضع آخر:

«وبالجملة: فالمحصّل من الآيات الشريفة أنّ وراء ما نقرؤه ونعقله من القرآن أمراً هو من القرآن بمنزلة الروح من الجسد، والمتمثّل من المثال ـ وهو الذي يسمّيه تعالى بالكتاب الحكيم ـ، وهو الذي تعتمد وتتّكي عليه معارف القرآن المنزل ومضامينه، وليس من سنخ الألفاظ المفرّقة المقطّعة ولا المعاني المدلول عليها بها. وهذا بعينه هو التأويل المذكور

في الآيات المشتملة عليه؛ لانطباق أوصافه ونعوته عليه. وبذلك يظهر حقيقة معنى التأويل، ويظهر سبب امتناع التأويل عن أن تمسّه الأفهام العاديّة والنفوس غير المطهّرة»[40].

ويقول وهو بصدد الحديث عن آية: {پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ} [طه: 114]: «فيفيد أنّ النبي١ كان إذا جاءه الوحي بالقرآن يعجل بقراءة ما يوحى إليه قبل أن يتم الوحي فنهى عن أن يعجل في قراءته قبل انقضاء الوحي وتمامه فيكون الآية في معنى قوله تعالى في موضع آخر: {ى ى ي ي} [القيامة: 16- 19]. ويؤيّد هذا المعنى قوله بعد: «وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً» فإنّ سياق قوله: لا تعجل به وقل ربّ زدني، يفيد أنّ المراد هو الاستبدال أي بدل الاستعجال في قراءة ما لم ينزل بعد، طلبك زيادة العلم ويَؤول المعنى إلى أنّك تعجل بقراءة ما لم ينزل بعد لأنّ عندك علماً به في الجملة، لكن لا تكتفِ به واطلب من الله علماً جديداً بالصبر واستماع بقيّة الوحي. وهذه الآية ممّا يؤيّد ما ورد من الروايات أنّ للقرآن نزولاً دفعة واحدة غير نزوله نجوماً على النبي١ فلولا علم ما منه بالقرآن قبل ذلك لم يكن لعجله بقراءة ما لم ينزل منه بعد معنى»[41].

ونجد هذه المقولة موجودة لدى معاصرين آخرين، من قبيل: السيّد عبد الأعلى السبزواري& في (مواهب الرحمن)[42]، والشيخ ناصر مكارم الشيرازي في (الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل)[43]، والشيخ صادقي الطهراني في (الفرقان في تفسير القرآن بالقرآن)[44].

2- النقض على كلام العلاّمة الطباطبائي ومحاولة الدفاع عنه:

أثار الشيخ جوادي الآملي عدّة إشكالات على كلام أستاذه، ثمّ رجع

ليردّها مدافعاً عنه. وقد لخّصها في ثلاثة إشكالات:

الإشكال الأوّل:

إنّ حمل النزول الدفعي للقرآن الكريم على نزول وجوده الإجمالي والبسيط في ليلة القدر لا ينسجم مع الآيات التي اعتبرت ليلة القدر ليلة تفصيل وتفريق: {ذٰ ذٓ ثٓ ثٔ} [الدخان: 4].

وقد أجاب الشيخ جوادي الآملي(45) عن هذا الإشكال على ضوء ما ذكره أستاذه العلّامة في تفسير سورة الدخان، حيث قال: «ولعل الله سبحانه أطلع نبيه على جزئيات الحوادث التي ستقع في زمان دعوته وما يقارن منها نزول كل آية أو آيات أو سورة من كتابه فيستدعي نزولها وأطلعه على ما ينزل منها فيكون القرآن نازلاً عليه دفعة وجملة قبل نزوله تدريجا ومفرقا. ومآل هذا الوجه اطلاع النبي١ على القرآن في مرحلة نزوله إلى القضاء التفصيلي قبل نزوله على الأرض واستقراره في مرحلة العين»(46).

ولكنّ الجواب عن هذا الإشكال الذي كان موجّهاً إلى نظريّة العلاّمة الطباطبائي لا يتمّ بما ذُكر؛ لأنّ ما جاء في النص الأخير ساقه العلاّمة خارج سياق نظريّته، ولذلك قال في تتمّة المقطع السابق الذي نقله الشيخ الآملي: «وعلى هذا الوجه لا حاجة إلى تفريق المرتين بالإجمال والتفصيل كما تقدّم في الوجه الأول»(47). ويعني بالوجه الأوّل ما ذكره قبل مقاطع حيث قال: «يمكن أن يحمل على نزول القرآن مرتين مرة مجموعاً وجملة في ليلة واحدة من ليالي شهر رمضان، ومرّة تدريجاً ونجوماً في مدّة ثلاث وعشرين سنة وهي مدّة دعوته١.

لكن الذي لا ينبغي الارتياب فيه أن هذا القرآن المؤلف من السور والآيات بما فيه من السياقات المختلفة المنطبقة على موارد النزول

المختلفة الشخصية لا يقبل النزول دفعة؛ فإن الآيات النازلة في وقائع شخصية وحوادث جزئية مرتبطة بأزمنة وأمكنة وأشخاص وأحوال خاصّة لا تصدق إلّا مع تحقق مواردها المتفرقة زماناً ومكاناً وغير ذلك بحيث لو اجتمعت زماناً ومكاناً وغير ذلك انقلبت عن تلك الموارد وصارت غيرها فلا يمكن احتمال نزول القرآن وهو على هيئته وحاله بعينها مرّةً جملةً، ومرّةً نجوماً. فلو قيل بنزوله مرتين كان من الواجب أن يفرق بين المرّتين بالإجمال والتفصيل فيكون نازلاً مرّة إجمالاً ومرّة تفصيلاً»[48].

إذاً فاطّلاع الله تعالى نبيّه ليلة القدر على ما سوف يحدث معه وما سوف ينزل عليه من الوحي في حين وقوع كلّ حادثة لا ينسجم مع مبنى العلامة الطباطبائي القائل بأنّ النازل ليلة القدر هو الحقيقة القرآنيّة البسيطة؛ لأنّ العلاّمة ـ كما رأينا ـ ذهب إلى نزول القرآن مجملاً على نحو الحقيقة البسيطة ليلة القدر، ثمّ نزل منجّماً على مدى عشرين عاماً، وقد ميّز بوضوح بين المبنيين ولم يخلط بينهما، ولكنّ الشيخ الآملي استعان بالثاني ليدفع الشبهة عن المبنى الأوّل الذي تبنّاه أستاذه، وقد رأيت ما فيه.

الإشكال الثاني:

إذا كانت ليلة القدر يُفرق فيها كلّ أمر حكيم كما جاء في الآية، فلماذا جاء التعبير فيها بالإنزال الذي يلتئم مع النزول الدفعي ولم يعبّر بالتنزيل؟

وقد أجاب الشيخ الآملي عن هذا الإشكال بجوابين[49]:

أحدهما: ما سنذكره قريباً عند التعرّض لرأي صاحب (المفردات) في الفرق بين الإنزال والتنزيل، وهو أنّ نسبة الإنزال إلى التنزيل نسبة

العموم والخصوص المطلق؛ حيث قال: «التَّنْزِيل يختصّ بالموضع الذي يُشِيرُ إليه إنزالُهُ مفرَّقاً ومرَّةً بعد أُخْرَى، والإنزالُ عَام»[50]؛ فالإنزال أعمُّ من الدفعي والتدريجي، بينما يختصّ التنزيل بالتدريجي، فلا مشكلة والحال هذه بالتعبير بالإنزال مع التعبير بالتفريق.

الثاني: حتّى على تقدير كون نسبة الإنزال إلى التنزيل نسبة التضاد فإنّه يلتئم مع الكثرة، وإن لم يلتئم مع التدريج؛ فالدفعي تارةً يقابل الكثير، وأخرى يقابل التدريجي، والإنزال لا يعني نزول الشيء الواحد؛ إذ من الممكن أن تنزل أمور عديدة ويعبَّر بالإنزال؛ فالمطر ينزل قطرةً قطرة ومع ذلك عُبّر عن نزوله بالإنزال: {ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ} [يونس: 24]؛ لأنّ المجموع لوحظ على نحو الوحدة، في حين عبّر عنه بالتنزيل عندما لوحظ التدريج في نزوله: {

} [العنكبوت: 63].

الإشكال الثالث:

إنّ العلاّمة الطباطبائي حمل ما ورد بلفظ الإنزال على النزول الدفعي وما ورد بلفظ التنزيل على النزول التدريجي، واستشهد على وجه الجمع هذا بقوله تعالى: {ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ} [طه: 114]، باعتبار أنّ رسول الله١ كان على علمٍ بأصل الوحي، فنهاه الله تعالى عن العجل بقراءته. والإشكال هو: لماذا حمل العلاّمة الطباطبائي الآية على هذا المعنى وأهمل الوجوه الثلاثة التي ذكرها أمين الإسلام الطبرسي:

أحدها: أنّ معناه: لا تعجل بتلاوته قبل أن يفرغ جبرائيل× من إبلاغه؛ فإنّه١ كان يقرأ معه ويعجل بتلاوته مخافة نسيانه، أي: تفهم ما يوحى إليك إلى أن يفرغ الملك من قراءته، ولا تقرأ معه ثمّ اقرأ بعد فراغه منه، وهذا كقوله: { ى ى} [القيامة: 16]، عن ابن عبّاس والحسن

والجبائي.

ثانيها: أنّ معناه: ولا تقرأه لأصحابك ولا تمله عليهم حتى يتبين لك معانيه؛ عن مجاهد وقتادة وعطية وأبي مسلم.

ثالثها: أنّ معناه: ولا تسأل إنزال القرآن قبل أن يأتيك وحيه؛ لأنه تعالى إنما ينزله بحسب المصلحة وقت الحاجة[51].

وطالما أنّ هذه الوجوه قائمة ومحتملة، فلا يُمكن تعيين حمل الآية على ما ذكره العلّامة+.

وقد أجاب الشيخ الآملي عن هذا الإشكال[52] بأنّ ما يعيّن حمل الآية على ما ذكره العلاّمة هو بطلان الوجوه الثلاثة كلّها:

أمّا الأوّل؛ فلأنّ الله تعالى خاطب نبيّه في سورة الأعلى وقبل نزول آيتي: {پ پ پ} [طه: 114]، و{ ى ى} [القيامة: 16]، قائلاً: {ڭ ڭ ۇ} [الأعلى: 6]، وهي نفيٌ وإعطاءٌ لملكة العصمة عن النسيان وليست نهياً. ثمّ إنّ الذي وصفه القرآن الكريم في سورة القلم التي نزلت قبل سورة الأعلى {ڳ ڳ ڳ ں} [القلم: 4]، حريّ به أن ينتظر تمام الوحي وأن لا يستعجل بقراءته.

أمّا الثاني، فلا شاهد عليه من الآية أو من سيرة الرسول الأكرم١ .

أمّا الثالث، فلا شاهد عليه كذلك، ولا دليل.

ويخلص الشيخ الآملي بعد هذا إلى صحّة نظريّة العلّامة، وإلى أنّ رسول الله١ تلقى في ليلة القدر أمّ الكتاب.

الإشكال الرابع:

ويمكننا أن نضيف إلى الإشكالات التي تعرّض لها الشيخ جوادي الآملي إشكالاً طرحه العلّامة الطباطبائي نفسه في (الميزان)، وأجاب عنه بجواب نجده لم يحلّ المشكلة، وسيكون منبّهاً لنا في ما بعد على ضعف ما

ذهب إليه من التمييز بين الإنزال والتنزيل على أساس ما ذكر.

قال في (الميزان): «قوله تعالى: {پ پ پ ٺ ٺ ٺ ٿ} [آل عمران: 3]. قد مرّ أنّ التنزيل يدل على التدريج كما أنّ الإنزال يدل على الدفعة. وربما ينقض ذلك بقول: { } [الفرقان: 32]، وبقوله تعالى: {و ۉ ۉ ې} [المائدة: 112]، وقوله تعالى: {ٺ ٺ ٿ} [الأنعام: 37]، وقوله تعالى: {ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ} [الأنعام: 37]، ولذلك ذكر بعض المفسّرين: أنّ الأولى أن يقال: إنّ معنى {پ پ پ} [آل عمران: 3]: أنزله إنزالاً بعد إنزاله دفعاً للنقض.

والجواب: أنّ المراد بالتدريج في النزول ليس هو تخلّل زمانٍ معتدّ به بين نزول كلّ جزء من أجزاء الشيء وبين جزئه الآخر بل الأشياء المركبة التي توجد بوجود أجزائها لوجودها نسبة إلى مجموع الأجزاء وبذلك يصير الشيء أمراً واحداً غير منقسم، والتعبير عنه من هذه الجهة بالنزول كقوله تعالى: {ے ۓ ۓ} [الرعد: 17] وهو الغيث. ونسبته من حيث وجوده بوجود أجزائه واحداً بعد واحد سواء تخلل بينهما زمان معتد به أم لم يتخلل وهو التدريج، والتعبير عنه بالتنزيل كقوله تعالى: {ۈ ۇ ۆ ۆ} [الشورى: 28].

و من هنا يظهر: أنّ الآيات المذكورة للنقض غير ناقضة فإنّ المراد بقوله: { } [الفرقان: 32] الآية: أن ينزل عليه القرآن آية بعد آية في زمان متّصل واحد من غير تخلّل زمان معتدٍّ به كما كان عليه الأمر في نزول القرآن في الشؤون والحوادث والأوقات المختلفة، وبذلك يظهر الجواب عن بقية الآيات المذكورة»[53].

والحال أنّنا لم نعلم كيف يظهر بهذا الجواب الجوابُ عن مثل: {ٺ ٺ ٿ} [الأنعام: 37]، وقوله تعالى: {ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ} [الأنعام: 37]، فكيف يصحّ استعمال التنزيل ـ المفروض دلالته على التدريج ـ في نزول الآية

الواحدة؟! اللّهمّ إلّا أن يجاب بأنّ نزول الآية الواحدة أيضاً نزول تدريجي بحسب أجزائها وعلى مدى آنات الزمان المختلفة. ومن الواضح أنّنا لو بنينا على ذلك لما بقي حجر على حجر.

والصحيح عدم صحّة التمييز بين الإنزال والتنزيل على أساس ما ذكره العلّامة، وهو ما سوف نتعرّض له قريباً باختصار.

3 ـ النقض على التفريق بين الإنزال والتنزيل:

رأينا كيف أنّ تفسير جملة من آيات الكتاب الكريم قد قادت العلّامة الطباطبائي إلى التفريق بين الوجود البسيط للقرآن الكريم النازل ليلة القدر وبين وجوده المنجّم، وقد حاول تدعيم نظريّته بالتفريق اللغوي بين (الإنزال) وبين (التنزيل). وقد أكّد على هذه المقولة في مواضع عديدة من تفسيره، ولكن بطرق مختلفة:

أـ ما ذكره بنحو الجزم من دلالة الإنزال على الدفع والتنزيل على التدريج: «الفرق بين الإنزال والتنزيل أنّ الإنزال دفعي والتنزيل تدريجي»[54]؛ «فإنّ الآيات الناطقة بنزول القرآن في شهر رمضان أو في ليلة منه إنّما عبّرت عن ذلك بلفظ الإنزال، الدالّ على الدفعة دون التنزيل»[55]؛ «قد مرّ أنّ التنزيل يدل على التدريج كما أنّ الإنزال يدل على الدفعة»[56]؛ «قد تقدم أنّ الإنزال والتنزيل إنّما يفترقان في أنّ الإنزال يفيد الدفعة والتنزيل يفيد التدريج»[57]؛ «التنزيل وهو إنزال الشيء تدريجاً»[58]؛ «عبّر بالإنزال دون التنزيل.. لأنّ القصد إلى بيان كونه بالحق وهو يناسب مجموع ما نزل إليه من ربه»[59]؛ «فالكتاب مأخوذ بهذا النظر أمراً واحداً من غير نظر إلى تعدّد وتكثّر، فناسب استعمال الإنزال دون التنزيل»[60].

ب ـ ما ذكره بنحو أنّ ذلك على سبيل الإشعار أو الاستظهار أو الغلبة والشياع: «ويؤيّده التعبير بالإنزال الظاهر في اعتبار الدفعة دون التنزيل الظاهر في التدريج»[61]؛ «والتنزيل والإنزال بمعنى واحد، غير أنّ الغالب على باب الإفعال الدفعة وعلى باب التفعيل التدريج »[62]؛ «وتوصيفه بالإنزال المشعر بالدفعة دون التنزيل الدال على التدريج لأن...»[63]؛ «..لأنّ الإنزال هو الدال على النزول الدفعي، وكذلك نزلت المائدة، وأمّا التنزيل فاستعماله الشائع إنّما هو في النزول التدريجي كما تقدّم كراراً»[64].

إذاً، فالعلّامة تارةً يفرّق بينهما دون الإشارة إلى كون ذلك على نحو الاستظهار أو الغلبة والشياع، وأخرى يشير إلى ذلك، والحال أنّنا لو بنينا على كون ذلك على نحو الغلبة ـ القابلة للاختراق والاستثناء والتخلّف ـ فستتهاوى بعض الاستدلالات التي ذكرها لا محالة.

ونحن نعرف أنّ العلّامة غالباً ما يستند في مراجعاته اللغويّة إلى (الراغب) في مفرداته، ولكنّنا نجد تفاوتاً بين ما ذكره (الراغب) وبين ما كرّره مراراً؛ فقد قال (الراغب): «والفَرْقُ بَيْنَ الإنْزَال والتَّنْزِيل في وَصْفِ القُرآن والملائكةِ: أنّ التَّنْزِيل يختصّ بالموضع الذي يُشِيرُ إليه إنزالُهُ مفرَّقاً، ومرَّةً بعد أُخْرَى، والإنزالُ عَامٌّ، فممَّا ذُكِرَ فيه التَّنزيلُ قولُه: {ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ} [الشعراء: 193]، وقرئ: {نزل}، {ﭧ ﭨ} [الإسراء: 106]، {ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ} [الحجر: 9]، {ﮯ ﮰ ﮱ} [الزخرف: 31]، {ﯓ ﯔ ﯕ} [الشعراء: 198]، {ﯕ ﯖ} [التوبة: 26]»[65].

إذاً، فالإنزال ـ بحسب (الراغب) ـ أعمُّ من التنزيل، وهو ما ذكره الفضل بن الحسن الشيخ الطبرسي (القرن 6) في (مجمع البيان) حيث قال: «ولأنّ الإنزال يعمّ التنزيل وغيره»[66]. وقد تنبّه إلى ذلك

البروسوي في تفسير (روح البيان) حيث قال: «لأنّ في التنزيل دلالة على التدرّج والتكثّر، والإنزال بشموله التدريجي والدفعى أعمّ منه»[67].

وقال السيّد عبد الأعلى السبزواري في (مواهب الرحمن): «وأمّا التنزيل، فقد لوحظ فيه التفرّق، بخلاف الإنزال؛ فإنّه أعمّ منه»[68]. وكذلك السيّد مصطفى الخميني: «ويستفاد من كتب اللغة أنّ التنزيل للنزول التدريجي، والإنزال له مفهوم واسع يشمل النزول الدفعي أيضا»[69]؛ «وأمّا ما هو المعنى الاصطلاحي فلا يبعد دعوى: أنّ التنزيل في الكتاب الإلهي يكون في مورد يشير إلى إنزاله متفرّقاً منجّماً، والإنزال أعمّ»[70]. والشيخ ناصر مكارم الشيرازي حيث قال: «كتب اللّغة تقول: إنّ كلمة (تنزيل) تعني نزول الشيء على عدّة دفعات، في حين أنّ كلمة (إنزال) لها معنى عام يشمل النّزول التدريجي والنّزول دفعة واحدة»[71].

كما أنّ الشيخ جوادي الآملي قد تنبّه إلى ذلك كما ألمحنا سابقاً في محاولة دفاعه عن العلّامة[72]، ولكنّه تخطّاه ولم يرجع إلى استحضاره، وكأنّه بنى على أنّ التمييز بينهما لغويّاً من المسلمّات.

ثمّ إنّ صحّة المنهج تقتضي أن ندرس إطلاقات (الإنزال) و(التنزيل) في كلمات اللغويّين من ناحية، وفي الاستعمال القرآني من ناحية أخرى، ولكنّنا سنكتفي في هذا المقال بالشقّ الأوّل، تاركين الشقَّ الثاني إلى أبحاث أخرى كتبت حول الموضوع[73].

وقبل أن ننتقل إلى استعراض كلمات اللغويّين، نشير إلى ما ورد في دعاء ختم القرآن الكريم للإمام زين العابدين× حيث يقول×: «اللّهمّ إنّك أعنتني على ختم كتابك الذي أنزلته نوراً وجعلته مهيمناً على كل كتاب أنزلته، وفضّلته على كلّ حديث قصصته، وفرقاناً فرقت به بين حلالك وحرامك، وقرآناً أعربت [عربت] به عن شرائع أحكامك، وكتاباً فصّلته

لعبادك تفصيلاً، ووحياً أنزلته على نبيّك محمّد١ تنزيلاً»[74]؛ حيث استخدم التنزيل مفعولاً مطلقاً للإنزال، وهذا منبّه على بطلان التمييز بينهما.

أمّا كلمات اللغويّين فيبدو أنّها لم تكن تعرف التمييز بينهما على أساس ما تبنّاه العلّامة+: فمنها من اكتفى بالتعريف: قال الجوهري (ت393هـ): «والتنزيل أيضاً: الترتيب»[75]. وقال ابن فارس (ت395هـ): « التنزيل: ترتيب الشَّيء ووضعُه منزلَه»[76]. وقال نشوان الحميري (ت573هـ): «[التنزيل]: إنزال الشيء مرتّباً شيئاً بعد شيء»[77]. ومنهم من نصّ على عدم الفرق: قال ابن دريد: «أنزل الله عزّ وجلّ الكتاب إنزالاً ونزّله تنزيلاً: شيئاً بعد شيء»[78]. قال ابن منظور (ت711هـ): «وتَنَزَّلَه وأَنْزَلَه ونَزَّلَه بمعنىً؛ قال سيبويه: وكان أبو عمرو يفرق بين نَزَّلْت وأَنْزَلْت ولم يذكر وجهَ الفَرْق؛ قال أبو الحسن: لا فرق عندي بين نَزَّلْت وأَنْزَلْت إلا صيغة التكثير في نَزَّلْتُ»[79]. وقال الفيّومي (ت770هـ): «أنزلته ونزّلته بمعنى»[80]. وقال الزبيدي (ت1205هـ): «ونَزَّلَهُ تَنْزيلًا وأَنْزَلَهُ إِنْزالًا ومُنْزَلًا، كمُجْمَلٍ، واسْتَنْزَلَه بمعْنًى واحِدٍ»[81].

وبهذا يظهر أنّ التمييز بين المفردتين متأخّر، وربّما بسبب عدم التمييز قديماً بينهما لم يتعرّض لهما أبو هلال العسكري (ق4) في معجمه، ممّا اضطرّ السيّد نور الدين الجزائري (ت1158هـ) إلى إضافة الفرق[82].

ويبدو أنّ المحقّق المصطفوي كان مدركاً لهذه المفارقة، فحاول التمييز بينهما من جهة أخرى لا تنفع العلّامة الطباطبائي في استدلالاته؛ فقد قال: «الفرق بين التعبير بالإنزال والتنزيل.. أنّ الإنزال يلاحظ فيه جهة

صدور الفعل من الفاعل، فالنظر فيه الى جهة الصدور، كما في: {ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ} [آل عمران: 7]، {ﯡ ﯢ ﯣ} [التوبة: 26]، {ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ} [الأعراف: 26]، {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ} [المؤمنون: 29]. فيلاحظ فيها صدور الفعل وهو النزول، في جهة انتسابه الى الفاعل. وأمّا التنزيل: فيلاحظ فيه جهة الوقوع، فيكون النظر الى الفعل في جهة الوقوع وتعلّقه بالمفعول والمتعلّق، كما في: {

} [البقرة: 176]، {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ} [الفرقان: 1]، {ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ } [البقرة: 23]، {ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ} [الشعراء: 198- 199]، {ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ} [الإسراء: 82]، فلوحظت فيها جهة التعلّق والوقوع، والنظر الى الفعل في هذه الجهة»[83].

وهو ما دعا قبله المولى حبيب الله الكاشاني (القرن 13) في (بوارق القهر في تفسير سورة الدهر) إلى التمييز على أساس آخر، وهو إشعار التنزيل بالتعظيم دون الإنزال: « قيل: الفرق بين الإنزال والتنزيل أنّه إذا أريد الإشعار بالتدريج في النزول جيء بالتنزيل؛ لتضمّنه التدريج، بخلاف الإنزال كما قال: {ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ} [آل عمران: 3]؛ فإنّ كلًّا منهما نزل جملةً واحدة، وأمّا القرآن المجيد فنزوله تدريجيّ. وقال: {ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ } [البقرة: 23]؛ فإنّهم كانوا يقولون: لو كان من عند الله لم ينزل على التدريج شيئاً فشيئاً.

أقول: ما ذكره من الفرق منقوضٌ بقوله تعالى: {ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ} [الأعراف: 157]. وقال: {ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ} [الكهف: 1]. وقال: {

} [الفرقان: 32]. نعم، الغالب استعمال الإنزال في غير التدريج والتنزيل فيه، وبينهما فرقان آخر، وهو أنّ التنزيل مشعر بالتعظيم دون الإنزال»[84].

وعلى هذا الأساس لم يوافق جملة من المتأخّرين على التمييز بين الإنزال وبين التنزيل على الأساس الذي اعتمده العلّامة الطباطبائي+،

ولهذا نجدهم لجؤوا إلى إبراز ضوابط مغايرة. ومنها ما ذكره ابن عاشور في (التحرير والتنوير) حيث قال: «والتضعيف في نَزَّلَ للتعدية فهو يساوي الهمز في أنزل، وإنّما التضعيف يؤذن بقوة الفعل في كيفيته أو كمّيته في الفعل المتعدّي بغير التضعيف، من أجل أنّهم قد أتوا ببعض الأفعال المتعدّية، للدلالة على ذلك، كقولهم: فسر وفسّر، وفرق وفرّق، وكسر وكسّر، كما أتوا بأفعال قاصرة بصيغة المضاعفة، دون تعدية للدلالة على قوة الفعل، كما قالوا: مات وموّت وصاح وصيّح. فأما إذا صار التضعيف للتعدية فلا أوقن بأنّه يدلّ على تقوية الفعل، إلّا أن يقال: إنّ العدول عن التعدية بالهمز، إلى التعدية بالتضعيف، لقصد ما عهد في التضعيف من تقوية معنى الفعل، فيكون قوله: {پپپڀ} [آل عمران: 3] أهمّ من قوله: {ٹٹٹ} [آل عمران: 3] للدلالة على عظم شأن نزول القرآن. وقد بيّنت ذلك مستوفى في المقدّمة الأولى من هذا التفسير، ووقع في (الكشّاف)، هنا وفي مواضع متعدّدة، أن قال: إنّ نزّل يدل على التنجيم وإنّ أنزل يدل على أنّ الكتابين أنزلا جملة واحدة وهذا لا علاقة له بمعنى التقوية المدّعى للفعل المضاعف، إلّا أن يعني أنّ نزّل مستعمل في لازم التكثير، وهو التوزيع ورده أبو حيان بقوله تعالى: {

} [الفرقان: 32]، فجمع بين التضعيف وقوله: جُمْلَةً واحِدَة» (85).

ويقول السيّد مصطفى الخميني& (القرن 14) في تفسير القرآن الكريم: «وهذا وكلّ ما كان من هذا القبيل من الأقاويل ناشئ من الخلط بين المعاني اللّغويّة والاصطلاحيّة، وما هو المعنى اللغوي هنا واحد؛ لأنّ الوضع في الهيآت نوعيّ إلّا ما شذّ. وأمّا ما هو المعنى الاصطلاحي فلا يبعد دعوى: أنّ التنزيل في الكتاب الإلهي يكون في مورد يشير إلى إنزاله متفرّقاً منجّماً، والإنزال أعمّ... هذا، ولكنّ الوثوق بالفرق المزبور يحتاج

إلى التدبّر التامّ والتفحّص الكامل حتّى يتبيّن الاصطلاح الخاصّ من الكتاب الإلهيّ. وأمّا أنّ هيئة باب التفعيل قد يجيء للتكثير، فهو كلام متين لا دليل على بطلانه، فيكون بين التنزيل والإنزال إمكان الفرق من هذه الجهة، ومجرّد الإمكان لا يكفي. كما أنّ هيئة باب الإفعال قد تجيء للمبالغة، وهي في حدّ التكثير، فمثال الأوّل: قطّعت الحبل أي جعلته قطعاً كثيرة، ومثال الثاني: أشغلته أي بالغت في شغله» [86].

ويقول السيّد فضل الله (معاصر) في تفسيره تعليقاً على كلام صاحب (الميزان): «ونلاحظ على ذلك، أنّ القضية ـ في هذا الجواب ـ تعني اختلاف التعبير من جهة اختلاف اللحاظ مع وحدة المضمون، فلا يكون هناك فرقٌ حقيقي في النتيجة بين الإنزال والتنزيل؛ لأنّ ذلك قد يلاحظ في كل مركّب، حتّى في التوراة والإنجيل، وربّما كان اختلاف التعبير ناشئاً من باب تنويع اللفظ الذي يتّفق معناه ويختلف مبناه من ناحية تجديد الأسلوب» [87].

ويقول السيّد جعفر مرتضى العاملي (معاصر) في (صحيحه): «إنّ تتبّع الآيات القرآنيّة يعطي عدم ثبوت الفرق المذكور بين: «الإنزال» و«التنزيل»... [و] روايات نزول القرآن إلى البيت المعمور لا مجال لإثباتها من طريق أهل البيت^ ولا إلى الاطمينان إلى صحّتها، كما ذكره الشيخ المفيد. وأمّا نزول القرآن أوّلاً دفعةً واحدةً على قلبه^ ؛ فإنّ إثباته مشكل ولا يمكن المصير إليه إلاّ بحجّة. نعم، يمكن أن تكون معاني القرآن وحقائقه قد نزلت على قلبه الشريف ليكون^ إنساناً كاملاً يربّي نفسه على تلك المعاني. ولكنّ هذا أيضاً يبقى مجرّد احتمال ويحتاج إلى إثبات... من الممكن أن يكون المراد بالإنزال والتنزيل واحد، وهو بدء النزول؛ فإنّه إذا شرع نزول المطر في اليوم الفلاني، واستمرّ لعدّة أيّام، فيصحّ أن يقال

مثلاً: سافرت يوم أمطرت السماء، أي في اليوم الأوّل من بدء نزوله. وكذلك الحال بالنسبة للقرآن؛ فإنّه إذا بدأ نزوله في شهر رمضان في ليلة القدر، فيصحّ أن يقال مجازاً مع وجود القرينة، وهي النزول التدريجي: نزل القرآن في شهر رمضان، ويكون المراد أنّه قد بدأ نزوله التدريجي فيه»[88].

ختام الكلام:

إنّ كلّ فكرة من أفكار هذا البحث تستحقّ دراسة مستقلّة موسّعة، ولكنّنا اكتفينا في هذا المقال بالإشارة إلى مكامن مبانيهم وأبرز الإشكالات الواردة على ما قالوه، ولم نستهدف التوسعة والتفصيل للخروج برأي نهائي، عسى أن تكون لنا لاحقاً فرص أخرى، والحمد لله ربّ العالمين.

* * *

الهوامش:

(1) تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) 1: 368. وانظر: الدرّ المنثور 1: 189.
(2) تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) 1: 368.
(3) الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور 1: 189.
(4) جامع البيان في تفسير القرآن 30: 166.
(5) جامع البيان في تفسير القرآن 15: 119.
(6) تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) 1: 368.
(7) جامع البيان في تفسير القرآن 2: 85.
(8) الكافي 2: 628، الحديث 6.
(9) أمالي الصدوق: 62، الحديث 5.
(10) فضائل الأشهر الثلاثة: 87، الحديث 67.
(11) تفسير العيّاشي 1: 80، الحديث 184.

(12) تفسير القمّي 1: 66.

(13) راجع نقض العلامة التستري لكلام العلامة المامقاني في: قاموس الرجال 3: 593 - 594.

(14) راجع: تنقيح المقال 23: 294 - 302.

(15) معجم رجال الحديث 6: 149.

(16) قاموس الرجال 3: 594.

(17) العدّة للشيخ الطوسي 1: 149.

(18) راجع: تسنيم 15: 351.

(19) جوامع الجامع 4: 80.

(20) جوامع الجامع 4: 517، 626.

(21) بحار الأنوار 95: 5.

(22) الاعتقادات: 82.

(23) بحار الأنوار 18: 253 - 254.

(24) تصحيح اعتقادات الإماميّة: 123 - 127.

(25) رسائل المرتضى 1: 403.

(26) بحار الأنوار 18: 254.

(27) مفاتيح الغيب 2: 348.

(28) مفاتيح الغيب 5: 254.

(29) مفاتيح الغيب 26: 419.

(30) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل 1: 96.

(31) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان 1: 192.

(32) تفسير القرآن الكريم (صدرا) 2: 125.

(33) التفسير المظهري 2قسم1: 5.

(34) تفسير روح البيان 2: 3.

(35) تفسير روح البيان 5: 5.

(36) فتح القدير 1: 358.

(37) تفسير الصراط المستقيم 2: 135 - 138.

(38) تفسير الضافي 1: 65.

(39) الميزان في تفسير القرآن 2: 16 - 23.

(40) الميزان في تفسير القرآن 3: 53 - 55.

(41) الميزان 14: 214 - 215.

(42) مواهب الرحمان في تفسير القرآن 3: 40 - 44.

(43) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل 15: 14 - 16؛ 20: 342 - 343.

(44) الفرقان في تفسير القرآن بالقرآن 3: 34.

(45) تسنيم 15: 363.

(46) الميزان 18: 132.

(47) الميزان 18: 132.

(48) الميزان 18: 131 - 132.

(49) تسنيم 15: 365 - 366.

(50) المفردات: 799.

(51) مجمع البيان 7: 51 - 52.

(52) تسنيم 15: 367 - 370.

(53) الميزان 3: 7 - 8.

(54) الميزان 2: 15.

(55) الميزان 2: 17.

(56) الميزان 3: 7.

(57) الميزان 15: 209.

(58) الميزان 13: 221.

(59) الميزان 17: 232.

(60) الميزان 3: 19.

(61) الميزان 20: 330.

(62) الميزان 15: 316.

(63) الميزان 17: 197.

(64) الميزان 6: 236.

(65) المفردات في غريب القرآن: 799.

(66) مجمع البيان في تفسير القرآن 2: 827.

(67) تفسير روح البيان 5: 5.

(68) مواهب الرحمان في تفسير القرآن 3: 31.

(69) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل 20: 342 - 343.

(70) تفسير القرآن الكريم (الخميني) 3: 6 - 8.

(71) الأمثل 15: 14.

(72) تسنيم 15: 366.

(73) راجع مقال أستاذنا الدكتور الشيخ محمّد علي مهدوي راد: الإنزال والتنزيل في القرآن.. نقد نظريّات التعدّد، مجلّة نصوص معاصرة، العددان 15 و16.

(74) الإقبال: 267؛ الصحيفة: 174؛مصباح الكفعمي: 461؛ مصباح المتهجّد: 519.

(75) الصحاح 5: 1828.

(76) معجم مقاييس اللغة 5: 417.

(77) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 10: 6565.

(78) جمهرة اللغة 3: 422.

(79) لسان العرب 11: 656.

(80) : المصباح المنير 601.

(81) تاج العروس 15: 728.

(82) معجم الفروق اللغويّة: 79.

(83) التحقيق 12: 86.

(84) بوارق القهر في تفسير سورة الدهر: 222.

(85) التحرير والتنوير 3: 9.

(86) تفسير القرآن الكريم (الخميني) 3: 6 - 8.

(87) من وحي القرآن 5: 210 - 211.

(88) الصحيح من سيرة النبي الأعظم(ط قديم) 2: 244 - 250.